



مجلة خليج العرب

للدراسات الإنسانية والاجتماعية

دور جهاز الشرطة في الحد من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس

Role of the Police Force in Preventing Crime from the Perspective of Police Employees in Nablus Governorate

الدكتور عماد الدين خميس احمد شبيري

Emad aldeen khamiss shubairy

أكاديمية الأمن الوقائي - وزارة الداخلية الفلسطينية. جامعة الاستقلال

DOI: <https://doi.org/10.64355/agihss3713>



مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية - تصدر من مركز السنابل للدراسات والتراجم الشعبي
هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بمحض شرط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-SA)

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/>



الملخص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الفلسطيني، بوصفها مشكلة اجتماعية ونفسية تؤثر على استقرار المجتمع وسلامته. وتستعرض الدراسة أعداد الأحداث الذين تم وضعهم في المؤسسات الإصلاحية في فلسطين خلال السنوات (2010–2013) وتصنيف أعمالهم الإجرامية، حيث أظهرت البيانات زيادة واضحة في هذه الظاهرة على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة. وتحدّث الدراسة إلى معرفة دور جهاز الشرطة الفلسطيني في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر متنبّي الجهاز في محافظة نابلس، والتعرف على المعوقات التي تواجههم في أداء هذا الدور. كما تبحث الدراسة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم الشرطة لدورها بحسب الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، والرتبة العسكرية للمنتسبين. تكمّن أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية، إذ تسهم في إثارة المعرفة حول أسباب جنوح الأحداث وعوامل الوقاية، وتقدم معلومات تساعد المؤسسات الحكومية والأهلية على وضع السياسات والتداريب الوقائية والإرشادية للحدّ من انتشار هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: جنوح الأحداث، جهاز الشرطة الفلسطيني، المؤسسات الإصلاحية، العوامل النفسية والاجتماعية، نابلس، التدابير الوقائية، الاستقرار الاجتماعي.

Abstract:

This study addresses the phenomenon of juvenile delinquency in Palestinian society, considering it a social and psychological problem that affects the stability and safety of the community. The study reviews the number of juveniles placed in reform institutions in Palestine during the years 2010–2013 and classifies their criminal behaviors, showing a clear increase in this phenomenon in the West Bank and Gaza Strip. The study aims to examine the role of the Palestinian police in limiting juvenile delinquency from the perspective of police personnel in Nablus Governorate, as well as to identify the obstacles they face in performing this role. Additionally, the study investigates the presence of statistically significant differences in the evaluation of police performance according to gender, years of experience, educational qualification, and military rank. The study's importance lies in both theoretical and practical aspects, as it contributes to enriching knowledge about the causes of juvenile delinquency and preventive factors, and provides information that helps governmental and non-governmental institutions establish policies and preventive and guidance measures to reduce the spread of this phenomenon.

Keywords: Juvenile delinquency, Palestinian police, reform institutions, psychological and social factors, Nablus, preventive measures, social stability.

المقدمة :

يعتبر الجانح ظاهرة اجتماعية ونفسية خارجة عن معايير المجتمع وقيمته، وتمثل مشكلة خطيرة تؤدي بسلامة المجتمع وأمنه وتهديد كيانه، لأنها تعني أن طائفة من أبنائه في طريقهم إلى عالم الجريمة، فيحرم المجتمع من جهودهم البناءة بما يشيعونه فيه من الخوف وعدم الثقة بالقوانين والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فلا شك أن جنوح الحدث وانجرافه يؤثر سلباً على الفرد والمجتمع في آن واحد، ويترتب عليه آثار اجتماعية وتربيوية سيئة، وهذه الظاهرة لا يخلو منها مجتمع لكنها تتفاوت من مجتمع لأخر ومن منطقة لأخرى، ونظرية المجتمع لهؤلاء الأحداث تختلف من مجتمع لأخر ومن زمان لأخر، وإن من أبرز المشكلات التي تعاني منها المجتمعات في هذا الوقت هي مشكلة جنوح الأحداث، وإن هذه المشكلة تتعكس على المجتمع سلباً، وتظهر تخلفه وجهله، وإن الفترة العمرية لفئة الأحداث الجانحين هي مرحلة المراهقة لأن هذه المرحلة تكثر فيها الصعوبات التي ترافقهم بعمليات البلوغ العقلي والاجتماعي، حيث تنمو لهم أفكار جديدة وغراائز ومشاعر وأحساس نتيجة التغيرات الجسمية والفيزيولوجية المختلفة وتتغير تصوراتهم وأفكارهم عن أنفسهم وعن البيئة المجتمعية المحيطة بهم وتشغلهم أمور كثيرة (الطرشاوي، 2002).

إن عدد الأحداث الذين تم وضعهم في المؤسسات الإصلاحية في الأراضي الفلسطينية عام (2010) بلغ (1114) حدثاً بواقع (491) حدثاً في الضفة الغربية، و(623) حدثاً في قطاع غزة، وتتوزع أعمالهم الإجرامية كالتالي: السطو والسرقة (355)، والاعتداء والمشاجرة كانت (300)، والجرائم الأخلاقية (167)، والقتل والشروع في القتل (36) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص113). وقد بلغ عدد الأحداث الذين أودعوا في المؤسسات الإصلاحية في فلسطين في عام

(1144) حدثاً الواقع (437) حدثاً في الضفة الغربية، و(707) حدثاً في قطاع غزة، وتتوزع أفعالهم الإجرامية كالتالي: السطو والسرقة (445)، والاعتداء والمشاجرة كانت (299)، والجرائم الأخلاقية (90)، والقتل والشروع في القتل (15) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص 127). وقد بلغ عدد الأحداث الذين أودعوا في المؤسسات الإصلاحية في فلسطين في عام (2012) (1221) حدثاً الواقع (402) حدثاً في الضفة الغربية، و(819) حدثاً في قطاع غزة، وتتوزع أفعالهم الإجرامية كالتالي: السطو والسرقة (529)، والاعتداء والمشاجرة كانت (339)، والجرائم الأخلاقية (68)، والقتل والشروع في القتل (3)، وقضايا المخدرات (37) حدثاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص 121). وقد بلغ عدد الأحداث الذين أودعوا في المؤسسات الإصلاحية في الضفة الغربية في عام (2013) (371) حدثاً، وتتوزع أفعالهم الإجرامية كالتالي: السطو والسرقة (121)، والاعتداء والمشاجرة كانت (139)، والجرائم الأخلاقية (32) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص 129).

وعليه وفي ظل تلك القضية الخطيرة التي تواجه بعض الأسر، يرى الباحث ضرورة تناول هذا الموضوع من خلال إبراز دور جهاز الشرطة الفلسطينية في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس.

مشكلة الدراسة:

يُعدّ جنوح الأحداث مشكلة من أهم مشكلات المجتمع لأنّ الأحداث هم قاعده، وإذا تعرضت هذه القاعدة لثغرات ومؤثّرات خارجية فإنّها سوف تضعف، وإذا ضعفت القاعدة ضعف المجتمع وسيحذّ من تطوره وتقدمه، حيث وجد الباحث أنّ مدى وجود هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني بحاجة إلى دراسة للوقوف على السبل للحد من هذه الظاهرة وكيفية معالجتها لتفيد المجتمع والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في علاج هذه الظاهرة، حيث تشير البيانات المتوفرة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الفترة الأخيرة إلى ازدياد حجم هذه الظاهرة مما ينعكس بالسلب على استقرار المجتمع وتماسكه من النواحي الاجتماعية والنفسية. وتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما دور جهاز الشرطة في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس؟

أسئلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتجيب عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور جهاز الشرطة في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس؟

وينبع عن هذه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما دور جهاز الشرطة في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس؟
2. ما هي المعيقات التي تحدّ من دور الشرطة الفلسطينية في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لدور جهاز الشرطة في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس تُعزى لمتغيرات (الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الرتبة العسكرية).

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة للتحقق من الفرضيات التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لدور جهاز الشرطة في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس تُعزى لمتغير الجنس.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لدور جهاز الشرطة في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس تُعزى لمتغير سنوات الخبرة.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لدور جهاز الشرطة في الحد من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لدور جهاز الشرطة في الحد من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس تُعزى لمتغير الرتبة العسكرية.

أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية هذه الدراسة في بُعدين: أهمية نظرية وأهمية تطبيقية:

الأهمية النظرية: الوقوف على العوامل النفسية والاجتماعية المسببة لجنوح الأحداث في فلسطين، وذلك من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة في نابلس. وتكمّن أهمية الدراسة في إثراء المكتبات بموضوع له أهمية على الصعيد الأسري والاجتماعي والنفسي، ويترتب على ذلك تقديم نتائج يُستفاد منها وينبئ عليها من قبل باحثين آخرين. أما بخصوص الأبحاث التي تطرقت إلى جنوح الأحداث في فلسطين فهي قليلة حسب علم الباحث، لذا تم التركيز في هذا البحث على تعريف هذه الظاهرة، والوقوف على الأسباب والعوامل وطرق الوقاية.

الأهمية التطبيقية: ومن المفترض أن تستفيد من هذه الدراسة المؤسسات الحكومية والأهلية من أجل وضع السياسات والتوجيهات النفسية والاجتماعية للتقليل من انتشار هذه الظاهرة. وتساعد هذه الدراسة في تزويد المراكز الإيوائية وشرطة الأحداث بمعلومات وبيانات عن العوامل النفسية والاجتماعية المسببة لجنوح الأحداث، بحيث يمكن أن يُستفاد منها في مجال الإرشاد النفسي والاجتماعي.

أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى دور جهاز الشرطة في الحد من جنوح الأحداث في محافظة نابلس.
2. التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور جهاز الشرطة في دور جهاز الشرطة في الحد من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس تُعزى للمتغيرات (الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، والرتبة العسكرية).
3. التعرف إلى التدابير الوقائية والعلاجية للحد من هذه الظاهرة من وجهة نظر منتسبي الشرطة.

حدود الدراسة:

تُحدّد هذه الدراسة بما يلي:

- **الحدود المكانية:** سيتم إجراء هذه الدراسة على جهاز شرطة نابلس.
- **الحدود البشرية:** منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس.
- **الحدود الزمانية:** العام 2021.

مصطلحات الدراسة:

- **الحدث:** هو "الصغير الذي أتم السن التي حددها القانون للتمييز، ولم يتجاوز السن التي حددها القانون لبلوغ الرشد" (عبد الرحمن، 2000، ص 12).

ويعرّفه الباحث إجرائياً بأنه الدرجة التي يحصل عليها المستجيب على استبانة دور جهاز الشرطة في الحد من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس.

- **الأحداث الجانحون:** حالات نفسية تتوفّر لدى الحدث، وتؤدي به إلى إظهار سلوك مضاد للمجتمع، كما أنّ هذه الحالات نتيجة لعوامل مختلفة تكون قد أعاقة النمو النفسي السليم لشخصية الحدث" (رمضان، 2013، ص 20).

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه الدرجة التي يحصل عليها المستجيب على استبانة دور جهاز الشرطة في الحد من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس.

- **شرطة الأحداث:** هي الشرطة المختصة بأعمال جمع الاستدلالات والضبط القضائي بقضايا الأحداث والأطفال المعرضين لخطر الانحراف (إدارة حماية الأسرة والأحداث - الشرطة الفلسطينية، 2016).

مفهوم الحدث:

الحدث من المنظور الاجتماعي وال النفسي: هو الصغير منذ ولادته حتى تكتمل عليه مظاهر النضج الاجتماعي والنفسي وت تكون عنده عناصر الرشد (الساعاتي، 1995).

الحدث من المنظور القانوني: من منظور القانون الفلسطيني رقم (7) لسنة (2004) هو كل إنسان لم يتم الثامنة عشرة من عمره، أما المادة الثانية من قانون الأحداث الأردني رقم (16) لسنة (1954) والمطبق في الضفة الغربية فعرفت الحدث على أنه كل من أتم السابعة ولم يتم الثامنة عشرة ذكراً أم أنثى (الدرعاوي، الشوملي، 2004، ص 12).

مفهوم الجانح:

- **الجانح من المنظور الاجتماعي:** هو "الخروج عما هو مألوف من السلوك الاجتماعي الموجه ضد المجتمع، ولكن ليس بصورة خطيرة تهدى استقراره الداخلي" (العوجي، 1985، ص 24).
- **الجانح من المنظور النفسي:** هو "صورة من صور الاضطراب السلوكي يتميز بالتعبير عن الصراعات النفسية بسلوك مناهض للمجتمع، والاستجابة لعدم التوافق الداخلي بطرق عدوانية" (الغامدي، 2000، ص 186).
- **الجانح من المنظور القانوني:** هو "كل فعل يعاقب عليه القانون الجنائي" (الياسين، 1990، ص 31).

المعايير التي تؤدي إلى الجنوح:

يحكم المجتمع هيكله بعاداتٍ وقوانين تسعى لضبط سلوك الأفراد في مختلف الأعمار والمستويات، وإن هذه القوانين إذا اتسمت بالقوة والالتصاق بالتراث الفكري والعقائد للمجتمع فإنّها تُخفّف وتحدّ من الانحراف عن هذه الضوابط. وحال المجتمعات أنها غير مستقرة، وهي معرّضة للتغييرات التي تأتي من داخلها أو خارجها أو كليهما، وهذا التغيير يؤثّر في نشاط وفعالية أجهزة الضبط والتظام والتعليم (المالك، 1990).

جنوح الأحداث

هناك صعوبة في وضع تعريف موحد وشامل لجنوح الأحداث، وذلك لارتباط مفهوم جنوح الأحداث بمنطق واسع يشارك فيه رجل القانون وعلماء النفس والاجتماع وغيرهم من المعنيين بشؤون الأحداث ورعايتها، وتختلف التشريعات بين الدول في تحديد سن التمييز وسن الرشد، إلا أنه في أغلب الأحيان يكون ذلك السن بين السابعة والثامنة عشرة، الأمر الذي يبرز وجهات نظر وأراء مختلفة ومتحدة وتعريفات متباعدة (السدحان، 1999).

وفي العادة هنالك بعض التعريفات المتنوعة لجنوح الأحداث، فجنوح الأحداث من المنظور الاجتماعي هو عبارة عن نتاج الظروف الاجتماعية القاسية سواء كانت اقتصادية أو عائلية، فيؤدي الجنوح مؤشراً على عدم التكيف الاجتماعي، وينظر علماء الاجتماع لمشكلة جنوح الأحداث على أنها مشكلة اجتماعية في جوهرها وأصولها، ولذلك يُعد تواجد الاضطرابات السلوكية المضادة للمجتمع ظاهرة اجتماعية، وبالتالي لا بد من التحليل والدراسة الاجتماعية، ومن خلالها يتم استنتاج الدراسات المطلوبة. إن جنوح الأحداث قد تكون لديهم قدرة على إقامة علاقات اجتماعية مع أطفال جانحين، لا تساهم بإقامة علاقات جيدة مع أقرانهم (خباة، عبد النور، 2001).

جنوح الأحداث في علم النفس هو حالة نفسية تتوفر لدى الحدث، وتؤدي به إلى إظهار سلوك مخالف لمبادئ المجتمع، وتتأتي هذه الحالة من عوامل مختلفة تكون قد أعاقت النمو النفسي السليم لشخصية الحدث (العصرة، 1974).

من المفاهيم القانونية المعاصرة مفهوم جنوح الأحداث، وهي التي أفرزها الفقه الجنائي المعاصر وهدفها أن يسلط الضوء على فئة من الأشخاص الذين نقل أعمارهم عن سن معين، وذلك بينما يرتكبون بعض الأفعال التي تخالف القانون، ومن هذه التفسيرات مفهوم جنوح الأحداث قريب من مفهوم جرائم الأحداث (البقمي، 2001).

يُعرف جنوح الأحداث من المنظور القانوني: هم الأفراد الفاقدون الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة، أي دون السن القانوني، وهم فئة في المرحلة العمرية التي يُطلق عليها فترة المراهقة، حيث يرتكبون الأفعال السيئة والمخالفة لقوانين المجتمع والدين والتعدي عليها وخرقها، فالمرأهقون هم من يُعدون "جنوح الأحداث" عندما يرتكبون تلك الأفعال والمخالفات، ويتم وضعهم تحت القانون الجنائي؛ ليتم محکمتهم وإحالتهم إلى سجن رعاية الأحداث لقضاء فترة العقوبة (الدوري، عدنان، 1984).

العوامل المؤثرة التي تؤدي إلى جنوح الأحداث:

تنتتج شخصية الحدث وسلوكيه وعاقبته ومفاهيمه المختلفة من الأسرة، لأن الحدث يتعلم داخل الأسرة كيف يتحكم برغباته وميوله، وتعَد الأسرة هي بمثابة الإطار المرجعي للحدث (المطيري، 2006).

تؤثر الأسرة بشكل مباشر على الحدث، وإن زيادة عدد أفراد الأسرة يعيق من السيطرة على سلوك الأحداث، وتتوقف التربية بشكل العقاب البدني في الطبقة الوسطى من الطبقات الاجتماعية، وبشكل الحرمان في الطبقة الغنية، وتؤثر الثقافة المكتسبة للوالدين ومستواهما التعليمي وطريقة استيعابهما للحياة وفهمها على سلوك الأبناء ومدى تعرضهم للجنوح (العمجي، 2005).

إن التنشئة الاجتماعية في الأسرة متعلقة بالوالدين، وحين انشغالهما كليهما أو أحدهما بالعمل، أو بعض التغيرات الضارة كالطلاق والانفصال، أو المشاجرات التي تحدث بينهما والネット بالإساءة أو الأفعال السيئة العنيفة، وكذلك العياب عن المنزل سيجعل الحدث في متاهة بعيداً عن الرقابة، متشبعاً بالسلوكيات التي تجعله جانحاً (الحارثي، 2003).

تعَد تربية الحدث من مسؤوليات المدرسة؛ لأنها تمتلك الكثير من الوسائل والإمكانيات وهي بمجملها قادرة على التنظيم، وبالتالي تحمل المدرسة المسؤلية الأكبر في إشاعة الحدث بالأخلاق والقيم وترسيخها داخل عقله، والمعلوم أن المعلم يُعد أحد مكونات نظام المدرسة، وهو أيضاً يتحمل المسؤولية التربوية والقيمية وبمثابة أبٍ للحدث في هذا النظام ليعمل على تحفيز سلوكه وبناء شخصية الحدث بشكل سليم (عمر، 2001).

يميل الأحداث حين دخولهم المدرسة أو حين يصبحون في سن الثامنة إلى تكوين جماعات يُطلق عليهم أصدقاء، وبالعادة قد يكونون هم السبب في تلوث قيم الحدث وتزويد بقيم ضارة كسلوك الجنوح والعدوان وغيرها (عمر، 2001).

حين تزود الحدث رفقة سيئة فهي سوف تسعى إلى تعليمه عادات مستهجنة من مجتمعه، وتدفعه للسلوك الجانح فيها من محاكاة سلوك رفقةه واتباع أنماط سلوكية قد يرفضها في البداية، ومن كثرة الضغط عليه سيختضع لها، ورفقاء السوء تلوث الحدث المنتهي باستخدام العنف والإرهاب بأنواعه، وبذلك يتحول الحدث إلى فرد من عصابة تحكم بسير الحي أو المدرسة (حمودة، زين الدين، 2000).

بعد طول أوقات الفراغ من المشكلات السلوكية التي تؤثر على الأحداث؛ وذلك لعدم وجود وسائل لهو وأمور جيدة يستفيد منها الحدث في وقت فراغه، وإن الفراغ الفكري والعقائدي يؤدي إلى الملل من الحياة، وبالتالي اللجوء إلى الانحرافات السلوكية (أبو سطي، 2001).

وسائل الإعلام نوع من أنواع بث الأفكار والمشاكل، وتقوم بدورها بالتأثير على الحدث الذي يتبعها بالإيحاء عن طريق نسج القصص والمسرح والحركة والتفاعل بين الشخصيات، وتؤدي بعض وسائل بث إلى خرق مفاهيم الحدث لتوظف عالم الجريمة والمحاولة بها وارتكاب السلوك الإجرامي من منظور تقليده تلك المشاهدات (عزمي، 2010).

تزداد أهمية التربية لتعلو إلى أقصى مستوى حين يكون هناك نمو في ضبط النفس والضمير، فمن خلالها تتمكن معرفة تعلم المواقف، ويكون هناك موانع للسلوك السيئ، ويتعلم الحدث تجنب العقوبة من خلال تجنب السلوك المؤدي إليها، بينما العقاب الشديد قد يضعف آلية التعلم وتترافق في الحدث استجابات متناقضه، حيث تفقد التربية مفهومها وفاعليتها عندما تتشغل الأم عن طفلها بدون الاهتمام بها، وكذلك عندما تتناقض أقوال الوالدين، أي أن الحدث يفتقد لقدرة في القول وال فعل، وإن الاهتمام الكافي والانتباه اللازم والدفء العاطفي يساعد في تكوين بنية نفسية للحدث بصورة سليمة (السدحان، عبد الله، 2002).

النظريات المفسرة بجنوح الأحداث

تظهر أهمية النظريات المفسرة والمتعلقة بالجنوح لتحليل مجموعة هائلة من الفتية في المجتمع قد انحرفت في مرحلة مبكرة من عمرها، وأصبحت خطيرة جداً بحيث تعوق المجتمع وتهدده و تعرض حياة أفراده للخطر وتخدش سلامتهم، ويظهر خطر الجنوح كونه قوة غير منتجة ومعطلة وتتصبح مع الوقت عالة على المجتمع، وكارثة للوطن حين تتشعب تلك النفوس الصغيرة بالميل إلى عالم الجريمة (عمر، 2004).

"النظرية المعرفية":

ترى هذه النظرية بأن الجنوح ينبع عن تعلم المعتقدات الخاطئة والسلبية من الأشخاص المهمين في حياة الحدث، مما يساهم في خلق تصورات وأفكار غير سلية وغير عقلانية، وفي حين تكرارها ستعد مهمة للحدث (الضامن، 2003). حيث يرى كل من ألبرت إلليس "Ellis" وآرون بيك "Beck" بنظريتهما "النظرية المعرفية" أن مسببات السلوك الجانح تحكم بها العمليات المعرفية المتمثلة بمجموعة الأفكار المختلفة والمدركات والاعتقادات والانفعالات اللاعقلانية في إرادة الفرد، وأن الحدث الجانح بحاجة إلى تأهيل من منظور إعادة بناء العمليات المعرفية، والتحدث مع ذاته، وترتيب مجموعة من الأفكار بصيغة منطقية وعقلانية، والمعروف أن السلوك الجانح هو استجابة لاعقلانية ضعيفة وخطأ، وهي تنتج عن مظاهر سوء التربية والتنشئة الاجتماعية (فرج، 2001).

وحيث ترى نظرية (Ellis) أن الإنسان مخلوق عقلاني وكذلك غير عقلاني في الوقت نفسه، وهو مُخَيَّر بطريقة تفكيره عقلانية كانت أم غير عقلانية، لأنه عندما يفكر الإنسان ويتصرف بكل عقله يصبح إنساناً فعالاً ومنتجاً، وفي حال لم يفكر بصورة عقلانية سيكون الأمر بالعكس وسيؤثر على بيئته (السفافة، 2003).

نظريات التقليد لنارد:

يتم الحكم على تعلم السلوك المنحرف بثلاثة قوانين بالمحاكاة، وهي قانون الاتصال القريب، أي أن الفرد يميل لتقليد الأشخاص المقربين منه، والذين يرتبط بهم علاقات طيبة، وقانون تقليد المغلوب للغالب، ويميل الشخص الضعيف إلى القوي وكذلك يسير بنهجه ليصبح مثله، وقانون الإقحام، أي ابتكار طرق وأساليب جديدة لتحقيق أهدافه عبر السلوك الجانح (دويدار، النيل، 2005).

نظريات التفكك الاجتماعي:

يرى (سيلين) أن سبب وجود السلوك الإجرامي هو التفكك الاجتماعي، لذلك تقوم هذه النظرية على أساس المقارنة بين المجتمعات المختلفة من جهة، وبين مراحل حياة الفرد داخل المجتمع الواحد من جهة أخرى. فتؤكد هذه النظرية أن المجتمعات البدائية والريفية تتميز بالانسجام لأن مطالب وأهداف أفرادها متقاربة، لذلك يشعر الفرد داخل هذا المجتمع بالأمن فلا يجد حاجة إلى اتخاذ سلوك إجرامي تجاه فرد آخر داخل المجتمع.

أما المجتمع المتحضر فيتميز بعدم الانسجام بين أفراده لاختلاف أهدافهم ومطالبهم ورغباتهم، ويرجع ذلك إلى اتساع المجتمع وتعدد الجماعات داخله، فالفرد الذي يسلك سلوكاً إجرامياً يكون ذلك نتيجة لعامل التفكك الاجتماعي، وبما أن التفكك الاجتماعي يُعدّ عاملًا من عوامل السلوك الإجرامي وليس العامل الوحيد، وذلك لأن بعض أفراد المجتمع يسلكون سلوكاً إجرامياً على الرغم من تأثيرهم جمِيعاً بعامل التفكك الاجتماعي (العمجي، 2005).

لذا فإن التفكك الاجتماعي يأتي نتيجة عدم التكيف مع النظام الاجتماعي المحيط، أو من عدم الاستقرار بين العلاقات الثقافية في المجتمع، وأن الأحداث الجانحين تتأثر سلوكهم وموبلهم بتعدد الثقافات (الغربياني، 2001).

كما تفترض هذه النظرية بأن التكيف الاجتماعي يكون غير موجود حينما تفوق التغيرات الاجتماعية في النمو الحضاري والثقافي وسبل التطور على القراءة الإنسانية للتكييف، وكذلك فإن السلوك الإنساني الذي يؤدي إلى الجنوح يأتي من البيئة المحيطة (التوابيه، 2004).

نظريات دور كايم في الانحراف والجريمة:

يذهب دور كايم في تفسيره للانحراف والجريمة إلى الربط بين الفرد والمجتمع وظروف البناء الاجتماعي وتقسيم العمل وحالة فقدان المعايير التي يخلقها تقسيم العمل الاجتماعي. كما أكد دور كايم في نظريته في الانحراف على قيمة العوامل الاجتماعية في الانحراف وارتكاب الجريمة، وأشار إلى أن الجريمة ظاهرة سلبية ومفيدة وضرورية لارتباطها بالشروط الضرورية لكل حياة، وذلك لأن تحقق الشروط التي ترتبط بالجريمة يمهد الطريق للتغيرات الأخلاقية والقانونية، فتحقيق التطور لكل من الأخلاق والقانون.

ولا يقصد دور كايم بذلك تمجيد الجريمة، بل يرى أن وجود الجريمة يدعو إلى الأسف، وأنها نتيجة لطبيعة الإنسان الشريرة التي لا سبيل إلى تعديل سلوكه وتقويمه (العمجي، 2005).

ويرى دور كايم "Durkheim" بأنّ تفكك المجتمع وانحلاله يعود بالشكل الأساسي إلى نقص في التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع وارتفاعه وجود أهداف مشتركة تجمعهم، ومن هنا يأتي فشل وظائف المجتمع وانحلاله وفقدان ملامح السلوك الإيجابي التي يعتمدها المجتمع (المغربي، الليثي، 2010).

النظريّة السلوكيّة:

ركزت النظريّة السلوكيّة على الأثر الذي يحدثه البيئة بدورها في تكوين سلوك الإنسان، لأنّ السلوك الإنساني هو ردود أفعال معقدة على مؤثرات خارجية معقدة، فالبيئة التي ينشأ بها الفرد تعمل على تكوين شخصيته بشكل إيجابي أو سلبي (John، 2004)

ومن النظريّات السلوكيّة التي عالجت موضوع الإجرام نظرية (تعلم العداون والإجرام)، ومن الذين قالوا بهذه النظرية (سكنر) الذي يرى أن العداون والإجرام يتم بالتعلم الإجرامي، أي أن الإنسان يتعلم سلوكه بالثواب والعقاب، فالسلوك الذي يُثاب عليه يميل إلى تكراره، والسلوك الذي يُعاقب عليه يقلّ عنه.

ويرى باندروا ورووس (1963) أن العداون والإجرام يتعلمان باللاحظة عن طريق مشاهدة الآخرين والاستجابة لهم استجابات رمزية عن طريق التقليد أو من خلال الحصول على المعلومات التي تمكنه من إتيانه في مواقف أخرى (الحوامدة، 1999). في حين يرى ألبرت باندروا "Bandura" صاحب نظرية التعلم الاجتماعي في "التعلم باللاحظة" بأن مفهوم الجنوح هو عبارة عن سلوك مكتسب بالتعلم، وأن الحدث يتعلم سلوك الجنوح، وهي لا تنشأ معه بالفطرة بل تكتسب عن طريق الملاحظة. ويعُلم هذا السلوك من ثلاثة جهات: الجهة الأولى هي العائلة التي ينشأ فيها، والجهة الثانية هي المحيط الذي يحيط بالحدث من مراكز تعليمية أو بيئات أخرى، والجهة الثالثة هي وسائل الإعلام (المطيري، 2006).

كما أشار باندروا في نظريته التعلم الاجتماعي إلى أنّ السلوك العنيف الذي يرتكبه الحدث هو سلوك متعلم، أي أن العنف الأسري والمدرسي يكتسبه الحدث بحيث يصبح عدوانياً داخل الأسرة وخارجها (الطيار، 2005). لذا يُعد الوالدان مؤثرين أساسيين في شخصية الطفل من خلال تفاعلهما، فإذا كان أسلوب الوالدين يقوم على تقديم المكافآت، فهذا بدوره يدفع الطفل إلى القيام بالسلوك الإيجابي المرغوب وأيضاً التمسك به، بينما إذا كان أسلوب الوالدين يقوم على العقاب والعنف سيلجاً الطفل إلى تكرار هذه التصرفات بالمثل، وهذا مؤشر على الضعف والانحراف.

نظريّة التحليل النفسي :

يُعد سigmوند فرويد (Freud) المؤسس الأول والرئيسي لنظرية التحليل النفسي، وهي من أبرز النظريّات التي تناولت تفسير السلوك الإجرامي وتحليل دوافعه. فقد ذهب فرويد وأتباعه إلى أنّ الإنسان، شأنه شأن الحيوان، تسيطر عليه الغرائز الفطرية التي تدفعه إلى سلوكيّات معينة لإشباع حاجاته، ومن أبرزها غريزة العداون التي تدفع الإنسان إلى الاعتداء والمقاتلة بغرض التملك والسيطرة.

وترى هذه النظرية أنّ النزعة الإجرامية تتبع من الصراعات الداخلية والمشكلات الانفعالية والدوافع اللاشعورية، إضافة إلى مشاعر النقص والدونية، ولذلك يُعد السلوك الإجرامي في نظرهم عرضاً ناتجاً عن اضطرابات انفعالية (الحوامدة، 1999).

وتقوم نظرية التحليل النفسي على إنكار العامل الوراثي في تفسير السلوك، مؤكدةً في المقابل على العوامل المكتسبة خلال مرحلة تطور الآتا، وخاصة خلال السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل، وهي المرحلة التي تُعد الأساس في تشكيل الصحة العقلية والنفسية للفرد (مصلحة، 2009).

كما تنظر مدرسة التحليل النفسي إلى السلوك الجانح نظر نفسيّة - بiological مزدوجة، إذ يرى "أكمورن (Akhorn)" أنّ الجنوح سلوك لا اجتماعي ناجم عن نوازع فطرية ودّوافع لاشعورية لا يعيها الفرد. وينشأ الاضطراب الوظيفي حين يحدث صراع حاد بين القوى الداخلية اللاشعورية، أي بين ما تعلمه الغرائز من رغبات، وبين ضوابط الآنا العليا التي يملئها الضمير (دويدار والنيل، 2005).

1. نظرية الوصم

تُعد نظرية الوصم من أبرز الاتجاهات الحديثة في تفسير السلوك الجانح، ويُعد "ليمرت (Lemert)" أحد أبرز منظريها. تفترض هذه النظرية أنّ السلوك الجانح لا يُفسّر فقط بناءً على أفعال الفرد، بل على ردود فعل الآخرين تجاهه والمعاملة التي يتلقاها من المجتمع بعد ارتكابه لفعل إجرامي. إذ إنّ الألفاظ والألقاب التي تُلصق به من قبل المحيطين شُبِهُم في ترسيخ هوية سلبية داخله، مما يعزز غريزة الشر لديه و يجعلها جزءاً من تكوينه النفسي (هلال، 2002).

ويرى ليمرت أنّ الوصم هو الصاق صفة جديدة بالفرد تحدّد مكانته الاجتماعية وشخصيته، ومدى مشاركته في الأنشطة المختلفة، وطرح ليمرت عنصرين أساسيين في نظريته:

2. **عنصر التمييز**: وهو عملية المفاضلة بين الأفراد الموصومين وغير الموصومين في المجتمع.

3. **عنصر تأطير الفرد**: أي إحاطة الفرد بصفة سلبية تؤثر مباشرة في نظرته إلى ذاته وتقييمه لنفسه (الوريكات، 2008).

الدراسات السابقة

أجرت جبالي (2015) دراسة بعنوان "انحراف الأحداث من وجهة نظر موظفي المؤسسات الاجتماعية في المجتمع الأردني - محافظه عجلون: دراسة تطبيقية"، وهدفت إلى التعرف على العوامل الأسرية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والجسمية المؤدية لانحراف الأحداث.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وشملت عينة من (100) موظف وموظفة في المؤسسات الاجتماعية بمحافظة عجلون. وتوصلت النتائج إلى ما يلي:

- **العوامل الأسرية**: كثرة النزاع بين الوالدين، والانحراف الخلقي داخل الأسرة، وغياب رب الأسرة المتكرر لفترات طويلة، ووفاة أحد الوالدين أو كليهما.
- **العوامل الاجتماعية**: الحقد الاجتماعي، ورفقاء السوء، وغياب الرقابة الاجتماعية.
- **العوامل النفسية**: تدني الثقة بالنفس، الكذب والسرقة للتلبية الاحتياجات، الشعور بالإحباط والخوف والقلق من المستقبل.
- **العوامل الاقتصادية**: الفقر باعتباره من أبرز الأسباب التي تدفع الأحداث إلى الانحراف.

أجرى حسين (2014) دراسة بعنوان "الدراسة البيئية وجنوح الأحداث"، هدفت إلى التعرف على حجم مشكلة جنوح الأحداث في المجتمع المصري واتجاهاتها بشكل عام، وكذلك التعرف على صور الحدث الجانح داخل مدينةبني سويف، والعلاقة بين العوامل البيئية (الاجتماعية أو الطبيعية) ومشكلة جنوح الأحداث.

استخدم الباحث المنهج التجريبي، وشملت الدراسة عينة من (180) حدثاً من الجانحين الذين تم القبض عليهم نتيجة ارتكابهم جنایات أو جنح خلال عام 1997.

وتوصلت النتائج إلى أنّ العوامل المرتبطة بالبيئة الاجتماعية تُعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الجنوح، وجاء التفكير الأسري في المرتبة الأولى ضمن العوامل الاجتماعية المسيبة للجنوح، تلتها عوامل أخرى مثل مخالطة الأحداث الجانحين في جماعة الجوار، والعنف الأسري وضعف الرقابة الأبوية، والبطالة، وعدم كفاية دخل الأسرة، وسوء استغلال وقت الفراغ.

كما هدفت دراسة حمد (2008) إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى جنوح الأحداث في محافظات غزة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقياس درجات الانحراف لديهم. تكون مجتمع الدراسة من (99) حدثاً من نزلاء مؤسسة الربيع يمثلون مناطق مختلفة من قطاع غزة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، أعدّ الباحث استبياناً تضمنت معلومات عامة عن الحدث وبيانات خاصة بأسرته والعوامل المؤدية إلى انحرافه. وتوصلت النتائج إلى أنّ عدداً من أفراد العينة يعيشون مع والديهم، وأنّ معظم آبائهم متزوجون من زوجة واحدة، وكانت الجريمة الأكثر شيوعاً هي السرقة، كما أظهرت النتائج أنّ علاقة الأحداث بأمهاتهم جيدة، وأنّهم يشعرون بالندم على ما ارتكبوه ويخططون ليكونوا

أعضاء فاعلين في مجتمعهم مستقبلاً.

وأشارت الدراسة إلى أن رفقاء السوء وغياب الأب عن الأسرة كانا من أبرز الأسباب المؤدية للجنوح، إضافة إلى سوء التنشئة الاجتماعية، وتردي الحالة الاقتصادية، والإهمال الزائد، وضعف المراقبة الأبوية.

أما **البنا (2007)** فقد أجرى دراسة بعنوان "الاتجاهات السوسنولوجية في دراسة الجريمة والانحراف لدى الطفل المصري (تحليل مضمون لبعض الصحف المصرية)".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الدوافع الفعلية التي تدفع الأطفال لارتكاب الجرائم، والتعرف على أنواع الجرائم التي يرتكبها الأطفال، والظروف البيئية والاجتماعية والأسرية والتعليمية المحيطة بهم، وطبيعة علاقتهم الأسرية، إضافة إلى تحليل القوالب الصحفية المستخدمة في عرض جرائم الأطفال.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واختيرت عينة من الأخبار المنشورة في صحيفتي الأهرام (52 عدداً) والأسبوع (35 عدداً)، بإجمالي (56) عدداً من صفحات الحوادث.

وتوصلت النتائج إلى أن جريمة القتل جاءت في المرتبة الأولى بين الجرائم التي يرتكبها الأطفال، وأن أدوات الجريمة كانت غالباً آلات بيضاء. كما تبين أن الغالبية العظمى من مرتكبي الجرائم هم من تلاميذ المرحلة الثانوية، يليهم طلاب الإعدادية ثم المتسربون من التعليم.

وأشارت الدراسة إلى أن أخطر مرحلة عمرية لانجراف الطفل نحو الجريمة هي ما بين (16-18) سنة، وأن الدوافع الرئيسية للجريمة تتمثل في الوضع الاقتصادي السيئ، وخلال العلاقات الأسرية، وضعف البيئة المدرسية، وانتشار البطالة واللهو والمدرارات وتنازع الثقافات، إضافة إلى العوامل الوراثية والتكتون العقلي والعصبي والأمراض النفسية.

كما أجرى **آل شافي (2006)** دراسة بعنوان "التفكك الأسري وانحراف الأحداث: دراسة مسحية على الأحداث المنحرفين في قطر".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المرتبطة بالتفكك الأسري مثل الطلاق، وتعدد الزوجات، وغياب أحد الوالدين، وعلاقتها بجنوح الأحداث.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، وشملت العينة (121) حدثاً من نزلاء دار رعاية الأحداث والمفرج عنهم في دولة قطر.

وأظهرت النتائج أن معظم أسر الأحداث غير مطلقة رسمياً، إلا أن غالبية آبائهم مطلدون ومتزوجون من آخريات، في حين أن نسبة قليلة من الأمهات تزوجن بعد الطلاق.

وكانت أسباب الطلاق والتفكك الأسري ترجع إلى الفقر والبطالة وتعاطي الآباء للخمور والمخدرات. كما تبين أن المستوى التعليمي الأعلى للأحداث هو الابتدائي، يليه الإعدادي ثم الثانوي، وأن معظم الأحداث يعيشون في أسر كبيرة العدد، ويشغلون الترتيب الأوسط بين الإخوة، مما يجعلهم أكثر عرضة للإهمال الأسري. وأوضحت النتائج أن أغلب أسر الأحداث متواسطة الدخل، وأن نسبة الأمية مرتفعة بين الآباء والأمهات، حيث كانت أغلب الأمهات أميات أو جامعيات، وأن الانحراف السلوكى هو الأكثر تأثيراً في ارتكاب الجنح، وخاصة السرقة.

وفي دراسة أجراها **روليсон وآخرون (Rulison & Another, 2014)** بعنوان "الجنوح وقبول الضد في مرحلة المراهقة: اختبار باطنى للشخص بناءً على فرضيات موفيت"،

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى توافق فرضيات موفيت التصنيفية للسلوك الاجتماعي (1993) مع السلوك المنحرف.

اختبر الباحثون فرضيتين رئيسيتين حول العلاقة بين قبول الأقران والسلوك الجانح خلال المراهقة، على عينة مكونة من (4359) مراهقاً من (14) مجتمعًا مختلفاً، تراوحت أعمارهم بين (11.8 - 15.3) سنة.

أظهرت النتائج أن الشباب الجانحين لم يصبحوا أكثر قبولًا اجتماعياً مع مرور الوقت كما افترضت نظرية موفيت، وأن الممتنعين عن السلوك المنحرف كانوا أقل تقبلاً في بداية المراهقة لكنهم أصبحوا أكثر قبولًا لاحقاً، وكانت النتائج متشابهة بين الذكور والإناث.

وبذلك لم تدعم النتائج فرضية موفيت للذكور، وتعارضت معها بالنسبة للإناث، وأشارت التحليلات إلى أن التقليد الاجتماعي للمراهقين المعادين للمجتمع لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الجنوح، بينما تؤدي العزلة الاجتماعية إلى الامتناع عنه.

أما دراسة **سافينا (Savina, 2009)** فقد هدفت إلى تحديد العوامل الشخصية ذات الصلة بجنوح الأحداث والسلوك الإجرامي.

ت تكونت العينة من (617) حدثاً تراوح أعمارهم بين (14-81) سنة، بينهم (217) ذكرًا من طلاب المرحلة الثانوية.

استخدم الباحث مقياس آيزنك للشخصية لتقدير الانطواء والعصبية والافتتاح، وأظهرت النتائج ما يلي:

1. أن العوامل الشخصية (الانفتاح، الانطواء، العصبية) ترتبط بأنواع جنوح الأحداث والسلوك الإجرامي، إلا أن تأثيرها يختلف حسب الفئة العمرية ونوع الجريمة.
2. وجود علاقة طردية بين السلوك المعادي للمجتمع وفرط النشاط.
3. أن الأحداث الذين ارتكبوا جرائم غير عنف كالسرقة لديهم معدلات أقل من الأمراض العصبية والنفسية مقارنةً بمن ارتكبوا جرائم عنف كالقتل والاغتصاب.

التعقيب على الدراسات السابقة

يرى الباحث، من خلال ما سبق عرضه من دراسات عربية وأجنبية تناولت موضوع الجنوح، أن نتائجها تتنوع وتباينت، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- اتفقت دراسات (جبالي، 2015)، (حسين، 2014)، (البنا، 2007) على أن العوامل الأسرية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية تسهم بدرجة مرتفعة في جنوح الأحداث.
- الأطفال الذكور هم الأكثر ارتكاباً للجرائم مقارنةً بالإإناث (البنا، 2007).
- أعلى مستوى تعليمي بين الأحداث الجانحين هو الابتدائي، يليه الإعدادي ثم الثانوي (آل شافي، 2006).
- توجد علاقة طردية بين السلوك المعادي للمجتمع وفرط النشاط (Savina, 2009).
- لم تدعم النتائج نظرية موقف في التقليد الاجتماعي لجنوح الأحداث من الذكور والإإناث. (Rulison & Another, 2014).
- تؤثر العوامل الشخصية (الانفتاح، الانطواء، العصبية) في أنواع الجنوح، ويختلف تأثيرها بحسب الفئة العمرية ونوع الجريمة. (Savina, 2009).
- يُعد تعاطي المخدرات من أبرز عوامل الخطورة التي تؤدي إلى الجنوح. (Simoes & Matos, 2008).
- شكّلت العلاقات الإيجابية في المدرسة ومع الأقران ذوي السلوك الجيد عاملاً وقائياً يحمي الحدث من الجنوح & Matos, 2008).

منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي منهجاً للدراسة الذي يستقصي حول دور الشرطة الفلسطينية في الحد من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس، والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف عملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة يقوم على الحقائق المرتبطة بها (اللحظ، أبو بكر، 2002، ص:15).

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من منتسبي جهاز الشرطة الفلسطينية في محافظة نابلس والذي بلغ عددهم (847) منتسباً في العام 2018.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة من مجتمعها بالطريقة العشوائية من بين منتسبي جهاز الشرطة الفلسطينية، وقد بلغ عددهم (120) شرطياً وشرطية، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية.

أولاً: خصائص العينة الديموغرافية

جدول 1: خصائص العينة الديموغرافية

النسبة المئوية	العدد	المتغير
الجنس		
73	88	ذكر
27	32	أنثى
سنوات الخبرة		
20.0	24	أقل من 5 سنوات
49.2	59	ما بين 5-(10) سنوات
30.8	37	أكثر من 10 سنوات
المؤهل العلمي		
30.0	36	توجيهي فائق
59.2	71	بكالوريوس
10.8	13	ماجستير فأعلى
الرتبة العسكرية		
36.6	44	ضابط صف
51.8	62	لازم- نقيب
11.5	14	ارئد فأعلى

أداة الدراسة

تم تطوير أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة وتم تقسيم الاستبانة إلى قسمين:
 القسم الأول: يتضمن الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الرتبة العسكرية.
 القسم الثاني: ويتضمن فقرات الاستبانة وتتكون من 12 فقرة، وتم تحكيمها من محكمين.

صدق مقياس الدراسة:

قام الباحث بالتحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين الذين أبدوا بعض الملاحظات حولها، وعليه تم

إخراج أداة الدراسة بشكلها الحالي حول دور الشرطة الفلسطينية في الحد من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس.

ثبات أدلة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أدلة الدراسة بفحص الاتساق الداخلي لفقرات الأداة بحسب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) على عينة الدراسة الكلية حيث بلغت قيمة الثبات (0.87)، وبذلك تتمتع الأداة بدرجة عالية من الثبات.

خطوات تطبيق الدراسة:

1. تم الاطلاع على الدراسات السابقة التي تبحث في ذات العنوان، ومن ثم تم إعداد مشكلة الدراسة وصياغتها مع صياغة الأهداف وأسئلة وفرضيات الدراسة التي بناءً عليها قام الباحث بإعداد الاستبانة.
2. بعد التأكيد من صدق أدلة الدراسة من خلال الأخذ بملحوظات ذوي الاختصاص قام الباحث بطبع وتوزيع الاستبانة، وتم توزيع 120 استبانة.
3. قام الأفراد من العينة بالاستجابة على فقرات الاستبانة، وبعد ذلك قام الباحث بجمعها منهم، وقد بلغت الاستبيانات المسترجعة 120 استبانة.
4. بعد تجميع الاستبانة من أفراد العينة وترميزها تم إدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).
5. تفريغ إجابات أفراد العينة.
6. استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.

المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة قام الباحث بمراجعةتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد أدخلت إلى الحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، حيث أعطيت الإجابة "موافق بشدة" 5 درجات، "موافق" 4 درجات، "محايد" 3 درجات، "معارض" درجتين، و"معارض بشدة" درجة واحدة، بحيث كلما ازدادت الدرجة، ازدادت درجة دور الشرطة الفلسطينية في

الحد من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس، والعكس صحيح.

وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتrosطات الحسابية، والانحرافات المعيارية. وقد فحصت فرضيات الدراسة عند المستوى $\alpha=0.05$ عن طريق الاختبارات الإحصائية التالية: اختبار ت-*t* (Pearson test)، اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Analysis Of Variance (Pearson Correlation)، ومعامل الثبات (Cronbach Alpha)، وذلك باستخدام الحاسوب وبرنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

نتائج الدراسة:

مقدمة: يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً لأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، وذلك للإجابة عن تساؤلاتها، والتحقق من صحة فرضياتها، باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة. ولتفسير نتائج الدراسة استخدام الباحث المتrosطات الحسابية التالية:

- (4 فأعلى) كبيرة جداً.
- (من 3.99-3) كبيرة.
- (من 2.99-2) متوسطة.
- (من 1.99-1) قليلة.
- (أقل من 1) قليلة جداً.

وفيما يلي عرض نتائج الدراسة:

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي:

ما دور جهاز الشرطة في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس؟

لإجابة عن السؤال السابق استخرجت الأعداد والمتosteات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة دور الشرطة الفلسطينية في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم.(3)

جدول 3: المتosteات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور جهاز الشرطة في الحدّ من جنوح الأحداث

الرقم	المظاهر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
المجال الأول: دور جهاز الشرطة في الحدّ من جنوح الأحداث				
1	تقدّم الشرطة ورش عمل لإرشاد الأهل في كيفية الاهتمام بأبنائهم	4.1	1.04	كبيرة جداً
2	تقّوم الشرطة بتهديد الأسر التي ترتكب عنفاً اتجاه الأحداث	3.4	1.09	كبيرة
3	تقدّم الشرطة نصائح إرشادية للأطفال في قسم الأحداث.	3.7	1.07	كبيرة
4	تساهم الشرطة بشكل واضح وملموس في تعديل سلوكيات الطفل الذي انحرف	3.6	1.15	كبيرة
5	تقّوم الشرطة بالتعامل مع الحدث الجانح من ناحية نفسية	3.8	1.07	كبيرة
6	تهتم الشرطة بمتابعة السلوكيات غير الأخلاقية التي يمارسها الأحداث	3.9	1.22	كبيرة
7	تقّوم الشرطة بمتابعة الحدث عند ارتكابه مخالفة قانونية	3.75	1.12	كبيرة
8	تقّوم الشرطة بتقديم نصائح إرشادية حول طبيعة الأحداث الجانحين للمدارس.	4.1	1.34	كبيرة جدّ
9	تقّوم الشرطة بالاتفاق مع مارقي السلوك حول حماية الأحداث الجانحين.	3.7	1.08	كبيرة
10	تابع الشرطة المدارس لمعرفة تصرفات الأحداث.	3.4	1.32	كبيرة
11	تؤمن الشرطة تحويل الحدث الجانح لمؤسسات إيوائية.	3.2	1.11	كبيرة
12	تقّوم الشرطة بتقديم المساعدة فوّاً للحدث الجانح فوّاً.	3.2	1.24	كبيرة

كبيرة	1.18	3.3	ترتبط الشرطة باتفاقيات مع المؤسسات الاجتماعية لحماية الأحداث من الجنوح.	13
كبيرة	1.11	3.62	الدرجة الكلية للمجال الأول	
المجال الثاني: المعيقات التي تواجه الشرطة في الحدّ من جنوح الأحداث				
كبيرة	1.27	3.9	عدم تعاون الأهل مع الشرطة فيما يخص أبنائهم الجانحين	14
كبيرة جداً	1.09	4.2	قلة الخبرة لدى القائمين على التعامل مع الأحداث	15
كبيرة	1.25	3.95	قلة الدعم المادي المقدم للدائرة المسئولة عن جنوح الأحداث في الشرطة الفلسطينية	16
كبيرة جداً	1.18	4.2	عدم تأهيل أفراد الشرطة في التعامل مع الحدث الجانح	17
كبيرة جداً	1.22	4.5	عدم تبليغ أهل الحدث الجانح جهاز الشرطة حول وضع ابنهم	18
كبيرة جداً	1.15	4.2	ضعف القوانين التي توضح طريقة التعامل مع الجانحين من الأحداث	19
كبيرة جداً	1.25	4.3	الأوضاع السياسية والأمنية نتيجة وجود الاحتلال تعتبر عائقاً أمام عمل الشرطة في التعامل مع جنوح الأحداث	20
كبيرة جداً		4.2	تعدد أدوار أفراد الشرطة في المركز	21
كبيرة جداً	1.08	4.18	الدرجة الكلية للمجال الثاني:	
كبيرة	0.64	3.9	الدرجة الكلية	

يتضح من جدول رقم (3) أن درجة المجال الأول حول دور جهاز الشرطة في الحدّ من جنوح الأحداث كانت كبيرة، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.62).

أما فيما يخص درجة المجال الثاني والمتصل بالمعيقات التي تواجه الشرطة في الحدّ من جنوح الأحداث، فقد كانت كبيرة جداً، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.18).

أما فيما يخص الدرجة الكلية لجميع محاور الدراسة فقد كانت كبيرة، وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.9).

فحص الفرضيات

الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05α) لدور جهاز الشرطة في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس تعزى لمتغير الجنس.

للتتحقق من صحة الفرضية السابقة، استخدم اختبار t (t-test) للفروق في درجة دور الشرطة الفلسطينية في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس تعزى لمتغير الجنس، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4).

جدول 4: نتائج اختبار t (t-test) للفروق في درجة دور الشرطة الفلسطينية في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس تعزى لمتغير الجنس

الدالة الإحصائية	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس
0.145	1.467	118	.670	3.8	88	ذكر
			.590	3.95	32	انثى

يشير جدول رقم (4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha=0.05$ في درجة دور الشرطة الفلسطينية في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس تعزى لمتغير الجنس، فقد كان هناك تقارب واضح في المتوسطات الحسابية وعلى اختلاف الجنس وذلك كما هو واضح من الجدول السابق.

الفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور جهاز الشرطة في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس تعزى لمتغير سنوات الخبرة

للتتحقق من صحة الفرضية السابقة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة دور الشرطة الفلسطينية في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس تعزى لمتغير سنوات الخبرة ، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (5).

جدول 5: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة دور الشرطة الفلسطينية في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس تعزى لمتغير سنوات الخبرة

الدالة الإحصائية	قيمة F المحسوبة	متوسط المرءات	درجات الحرية	مجموع المرءات	مصدر التباين
.8880	.1190	.0510	2	.1020	بين المجموعات
		.4270	117	49.915	داخل المجموعات
		119		50.017	المجموع

جدول 6: الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة دور الشرطة الفلسطينية في الحدّ من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس تعزى لمتغير سنوات الخبرة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	السنوات الخبرة
.710	3.85	24	أقل من 5 سنوات
.680	3.87	59	ما بين 5-(10) سنوات
.550	3.91	37	أكثر من 01 سنوات

الفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha=0.05$ في درجة دور الشرطة الفلسطينية في الحد من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس تعزى لمتغير المؤهل العلمي

لتتحقق من صحة الفرضية السابقة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجة دور الشرطة الفلسطينية في الحد من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (7).

جدول 7: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجة دور الشرطة الفلسطينية في الحد من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الدالة الإحصائية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
.0610	2.859	1.164	2	2.329	بين المجموعات
		.4070	117	47.645	داخل المجموعات
			119	49.974	المجموع

جدول 8: الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة دور الشرطة الفلسطينية في الحد من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤهل العلمي
.680	3.9	36	توجيهي فأقل
.620	3.92	71	بكالوريوس
.570	3.88	13	ماجستير فأعلى

الفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha=0.05$ في درجة دور الشرطة الفلسطينية في الحد من جنوح الأحداث من وجها نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس تعزى لمتغير الرتبة العسكرية

للتتحقق من صحة الفرضية السابقة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجة دور الشرطة الفلسطينية في الحد من جنوح الأحداث من وجها نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس تعزى لمتغير الرتبة العسكرية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (9)

جدول 9: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في درجة دور الشرطة الفلسطينية في الحد من جنوح الأحداث من وجها نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس تعزى لمتغير الرتبة العسكرية

الدالة الإحصائية	قيمة F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
.1820	1.728	.7150	2	1.430	بين المجموعات
		.4140	117	49.251	داخل المجموعات
			119	50.682	المجموع

يشير جدول رقم (9) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha=0.05$ في درجة دور الشرطة الفلسطينية في الحد من جنوح الأحداث من وجها نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس تعزى لمتغير الرتبة العسكرية، فقد كان هناك تقارب واضح في المتوسطات الحسابية على اختلاف الرتبة العسكرية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (10)

جدول 10: الأعداد والمتosteats الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة دور الشرطة الفلسطينية في الحد من جنوح الأحداث من وجها نظر منتسبي جهاز الشرطة في محافظة نابلس تعزى لمتغير الرتبة العسكرية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الرتبة العسكرية
.730	3.95	44	ضابط صف
.560	3.88	62	ملازم- نقيب
.610	3.92	14	ارئد فأعلى

مناقشة النتائج

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي للدراسة:

تشير نتائج الدارسة إلى أن هناك دوراً لجهاز الشرطة في الحد من جنوح الأحداث من وجها نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس.

ويرى الباحث أن السبب في وجود هذا الدور من قبل الشرطة في الحد من جنوح الأحداث يعود إلى أن العوامل المؤدية إلى الجنوح غالباً ما تتمثل في تلك العوامل التي تتصل بذات الحدث وتكونه العقلي والنفسي (السيكولوجي) وتسمى بالعوامل الداخلية، ويعني ذلك الصراع الذي يتعرض له الحدث لنقصه بعض عناصر العالم الخارجي في شخصيته، أو في جسده، وسقوط رغبات ملحة داخلية غير مرغوب فيها على العالم الخارجي، مما يؤدي إلى أن يتصور ويفكر حسب رغباته وليس حسب الحقائق التي حوله.

لذا تبين أن للعوامل النفسية أثراً مرتقاً في انحراف الأحداث من وجها نظر المراقبين وأفراد الشرطة الفلسطينية، وقد يكون أعلى من تلك العوامل والأسباب الاجتماعية.

اتفقت نتائج هذه الدارسة مع نتائج دراسة (جبالي، 2015) التي بينت أن العوامل الأسرية التي تؤدي لانحراف الأحداث تمثلت في كثرة النزاع بين الوالدين والانحراف الخلفي داخل الأسرة. أيضاً، أبرزت العوامل الاجتماعية التي تؤدي لانحراف الأحداث الحقد الاجتماعي ورفقاء السوء وغياب الرقابة الاجتماعية.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

• فرضية الجنس:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha=0.05$ في درجة دور الشرطة الفلسطينية في الحد من جنوح الأحداث من وجها نظر منتسبي جهاز الشرطة تعزى لمتغير الجنس.

ويرى الباحث أن عدم وجود فروق تبعاً لمتغير الجنس يعني اتفاق كل من الذكور والإناث على وجود دور للشرطة، وقد يعود ذلك إلى أن كلا الجنسين من المراقبين وأفراد الشرطة يعتقدون بأن العوامل الاجتماعية لها نفس التأثير على الأحداث، ويوافق الجميع على دور الأسرة وأساليبها في إنشاء جيل يحترم القوانين، وأن فشلها في ذلك يترتب عليه البحث عن رفاق لتعويض الحرم الذي سببته الأسرة، وبذلك تكون بداية الانحراف من وجها نظرهم واحدة. تعارضت النتيجة مع دراسة (حنطي وآخرون، 2012)، في حين اتفقت مع دراسة (Hiltzman and another, 2016).

• فرضية سنوات الخبرة:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha=0.05$ تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ويرى الباحث أن ذلك يعني اتفاق الشرطة على اختلاف سنوات عملهم على وجود دور للشرطة في الحد من جنوح الأحداث، وأن البيئة التي ينتمي إليها الحدث قد تعاني من صعوبة توفير جو اجتماعي ونفسي يسوده الأمن والأمان، مما

يدفع الأطفال للانحراف للهروب من واقعهم. ومن المعروف أن للعوامل الاجتماعية والنفسية علاقة وثيقة في جنوح الأحداث.

• فرضية المؤهل العلمي:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha=0.05$ تعزى لمتغير المؤهل العلمي. ويرجع الباحث ذلك إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة يدركون أن هناك دوراً للشرطة بغض النظر عن اختلاف مؤهلاتهم العلمية، وأن المعلومات والخبرات المتلاقة متقاربة من حيث القدرة على التحليل والتفكير دراسة الأسباب والعوامل المؤدية للجنوح، ما يقلل من الفروق بين حملة المؤهلات المختلفة. واتفقت النتيجة مع دراسات (جبالي، 2015)، (حسين، 2014)، (البنا، 2007).

• فرضية الرتبة العسكرية:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha=0.05$ تعزى لمتغير الرتبة العسكرية. ويرى الباحث أن تحديد العوامل الأكثر تأثيراً على جنوح الأحداث قد لا يتأثر بالرتبة العسكرية للشرطة، وإنما بدرجة اهتمامهم بمتابعة الأحداث وقدرتهم على تفهم طبيعتهم وما هو المطلوب من وجودهم معهم، فالعلاقات التي تنشأ بين المراقب والشرطـي وبين الأحداث وأسرهم ومجتمعهم قد تساهـم في تلاشي الفروق بين الرتبـ.

الوصيات:

في ضوء النتائج، توصي الدراسة بالآتي:

1. تعزيز دور الأسرة في المجتمع وتحثـ الحدث على إثبات ذاته من خلال الحوار والتفاهم والتـبادل بين الآباء والأبناء، ومعالجة المشاكل المطروحة.
2. إنشـاء أماكن ترفيهـية وتعلـيمـية حـكومـية لـتفـريـغ أوقـات الفـراغ لـلـأـحـادـاث بـدـلـ الجـلوـس أـمـامـ الفـضـائـياتـ وـالـإـدـمانـ عـلـىـ الـهـوـاـفـ.
3. وضع سيـاسـاتـ وـاضـحةـ منـ قـبـلـ وزـارـتـيـ التـرـبـيـةـ وـالـتـعـلـيمـ للـتعاونـ معـ الـأـهـالـيـ فيـ حلـ مشـكـلةـ سـلـوكـ الـأـحـادـاثـ، وـعـقـدـ نـدوـاتـ إـرـشـادـيـةـ دـاخـلـ المـدارـسـ ضـمـنـ الـأـنـشـطـةـ الـلـامـنـهـجـيـةـ.
4. الـاتـهـامـ بـالـصـحـةـ الـنـفـسـيـةـ لـلـأـطـفـالـ وـمـرـاعـاةـ جـهـودـ منـظـمةـ لـلـحدـ منـ تـأـثـيرـ الـعـوـامـلـ الـمـؤـدـيـةـ لـلـجـنـوحـ.
5. تنـفـيـذـ حـمـلاتـ توـعـويـةـ لـلـأـهـلـ حولـ خـطـورـةـ أـسـالـيـبـ التـرـبـيـةـ الـقـاسـيـةـ وـالـعـقـابـ الشـدـيدـ، لـمـاـ لـهـ مـنـ دـورـ سـلـبـيـ قدـ يـؤـديـ لـلـانـحرـافـ.
6. تـخصـيـصـ بـرـامـجـ إـرـشـادـيـةـ لـلـتـعـاملـ مـعـ الـأـطـفـالـ بـالـتـعـاـونـ مـعـ الـأـسـرـةـ لـإـتـاحـةـ الفـرـصـةـ لـهـمـ لـلـتـعـبـيرـ وـالـمـشـارـكـةـ فـيـ مـخـتـلـفـ الـأـنـشـطـةـ، وـالـتـعـاـلـمـ مـعـهـمـ كـعـاصـرـ فـاعـلـةـ لـإـثـبـاتـ ذـواـهـمـ، حـيثـ أـظـهـرـتـ النـتـائـجـ أـنـ رـغـبـةـ الـحـدـثـ فـيـ إـثـبـاتـ ذاتـهـ مـنـ أـبـرـزـ الـعـوـامـلـ الـنـفـسـيـةـ لـلـجـنـوحـ الـأـحـادـاثـ.

المراجع العربية:

- اللحـاجـ، أـ.ـ عـ.ـ، أـبـوـ بـكـرـ، مـ &ـ، مـحـمـودـ، مـ.ـ (2002)ـ.ـ الـبـحـثـ الـعـلـمـيـ.ـ تـعـرـيفـهـ، خـطـوـاتـهـ، مـناـهـجـهـ، الـمـفـاهـيمـ الـإـحـصـائـيـةـ.ـ الإـسـكـنـدـرـيـةـ.ـ الدـارـ الـجـامـعـيـةـ.
- أـبـوـ سـحـليـ، عـ.ـ عـ.ـ (2002)ـ.ـ الـبـنـاءـ الـنـفـسـيـ لـلـأـطـفـالـ نـوـيـ الـجـنـوحـ الـكـامـنـ.ـ درـاسـةـ سـيـكـوـمـتـرـيـةـ كـلـيـنـيـكـيـةـ.ـ الـقـاهـرـةـ.ـ دـارـ الـكتـابـ الـحـدـيـثـ.
- آلـ شـافـيـ، مـ.ـ مـ.ـ (2002)ـ.ـ الـتـفـكـيـكـ الـأـسـرـيـ وـانـحرـافـ الـأـحـادـاثـ.ـ درـاسـةـ مـسـحـيـةـ عـلـىـ الـأـحـادـاثـ الـمـنـحرـفـينـ فـيـ قـطـرـ (رسـلـةـ مـاجـسـتـيرـ).ـ جـامـعـةـ نـايـفـ الـعـرـبـيـةـ لـلـعـلـومـ الـأـمـنـيـةـ، الـمـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ.
- الـبـقـميـ، أـ.ـ (2001)ـ.ـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ مـفـهـومـ الذـاتـ وـجـنـوحـ الـأـحـادـاثـ.ـ أـكـادـيـمـيـةـ نـايـفـ الـأـمـنـيـةـ، الـرـيـاضـ، الـمـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ.
- الـبـنـاءـ، عـ.ـ مـ.ـ (2007)ـ.ـ الـاتـجـاهـاتـ السـوسـيـولـوـجـيـةـ فـيـ درـاسـةـ الـجـرـبـيـةـ وـالـانـحرـافـ لـدـىـ الطـفـلـ الـمـصـرـيـ:ـ تـحلـيلـ مـضـمـونـ لـبعـضـ الـصـفـحـ الـمـصـرـيـةـ.ـ الـقـافـةـ وـالـتـنـميةـ، مـصـرـ.

- التوابيه، ع. ض. (2004). محددات السلوك الإجرامي (دراسة 29). مركز البحث والدراسات الشرطية، أبو ظبي.
- جبالي، ص. (2015). انحراف الأحداث من وجهة نظر موظفي المؤسسات الاجتماعية في المجتمع الأردني محافظة عجلون: دراسة تطبيقية. جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن.
- عفري، ع. م. (2004). حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين لخطر الانحراف: دراسة مقارنة (الطبعة الثانية). بروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- الجعفري، ع. م. (1999). علاقة بعض المتغيرات الأسرية بجنوح الأحداث. مطبع جامعة فيصل، المملكة العربية السعودية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2012). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 13. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2013). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 41. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2014). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 15. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 16. رام الله، فلسطين.
- الحارثي، ص. س. (2002). أثر العوامل الأسرية في جنوح الأحداث من وجهة نظر الأحداث المنحرفين بمدينة الطائف (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- حمد، إ. (2008). أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث: دراسة ميدانية في محافظات غزة. مجلة جامعة الأزهر، 10(2)، 150-93.
- حسين، و. م. ع. م. (2014). البيئة الاجتماعية وجنوح الأحداث (الطبعة الأولى). القاهرة: المكتبة العربية للمعرفة.
- حمودة، م. س & زين الدين، ب. أ. (2000). انحراف الأحداث: دراسة قهيبة في ضوء علم الإجرام والعقاب والشريعة الإسلامية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- الحسني، ن. ع. س. (1974). علاقة الخلفية الاجتماعية الاقتصادية للأسرة بانحراف الأحداث (رسالة ماجستير غير منشورة). الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- خبابة، ع. ن. (2001). الأحياء المختلفة وأثرها في انحراف الأحداث. معهد علم الاجتماع، جامعة القدسية، الجزائر.
- الدرعاوي، د & الشوملي، ج. (2004). الأحداث بين الممارسة والتشريع. رام الله: الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال.
- الدوري، ع. (1984). أساليب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. الكويت: ذات السلاسل.
- رمضان، ل. (2013). جنوح الأحداث في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية، غزة.
- الساعاتي، ح. (1995). علم الاجتماع الجنائي. القاهرة: مكتبة الهضبة العربية.
- السدحان، ع. ن. (2002). قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأحداث. الرياض.

- السفاسفة، م. إ. (2003). *أسسیات فی الإرشاد والتوجیه النفسي* (الطبعة الأولى). الكويت: مکتبة الفلاح للنشر والتوزیع.
- الشرطة الفلسطينية. (2016). *تعليمات إجراءات العمل لشرطة حماية الأحداث لسنة 2016*: إدارة حماية الأسرة والأحداث . دولة فلسطين.
- الضامن، م. (2003). *الإرشاد النفسي: أساسه الفنية والنظرية*. الكويت: مکتبة الفلاح للنشر والتوزیع.
- الطرشاوي، خ. ع. ر. (2002). *أزمه الهوية لدى الأحداث الجانحين مقارنة بالأسویاء في محافظات غزة في ضوء بعض المتغيرات* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- طلافحة، ف. ط. (1998). *العوامل المساهمة في جنوح الأحداث من وجهة نظرهم* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، عمان، الأردن.
- الطيار، ف. ع. (2005). *العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عبد الرحمن، م. ز. (2002). *الحماية القانونية للأحداث الجانحين في التشريعات الفلسطينية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- عبد الكري姆، ن. (1981). *بعض الأطر التفسيرية لمشكلة جنوح الأحداث*. مجموعة بحوث وأعمال الحالة الدراسية الخاصة بوقاية الأحداث من الانحراف . بغداد: مركز البحث والدراسات.
- العمجي، س. ر. (2002). *علاقة بعض سمات الشخصية بانحراف الأحداث في مدينة الرياض* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
- الغرياني، ع. ع. (2001). *أساليب التنشئة الأسرية وعلاقتها بجنوح الأحداث الليبيين* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- فرج، م. إ. (2002). *الإرشاد السلوكي المعرفي: مدخل وقائي لمواجهة سلوك العنف المدرسي: دراسة إكلينيكية*. *المجلة العلمية لكلية التربية بالواadi الجديد، أسيوط*, مصر.
- مصلح، ع. ع. ع. (2002). *ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع وعلاقتها بمتغيرات الوسط الأسري*. القاهرة: دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.
- المطيري، ع. ع. (2002). *العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
- منسي، ح. ع. (2002). *أثر التنشئة الأسرية على المشكلات السلوكية لدى الأفراد الجانحين في مراكز الأحداث في الأردن*. مجلة كلية التربية، أسيوط، مصر، 1.
- الوريكات، ع & الخمايسة، أ. (2008). *الطبقة الاجتماعية وتدني مفهوم الذات وعلاقتها بانحراف الأحداث*. براسات العلوم التربوية، المجلد 2(1)، الأردن.

المراجع الأجنبية:

Savina, N. N. (2009). Endogenous factors of juvenile delinquency and the perspectives of its prognosing. *International Journal of Academic Research*, 1(2), 195–198.

Simoes, C., Matos, M. G., & Batista-Foguet, J. M. (2008). Juvenile delinquency: Analysis of risk and protective factors using quantitative and qualitative methods. *Cognition, Brain, Behavior: An Interdisciplinary Journal*, 12(4), 389–408.

Rulison, K. L., Kreager, D. A., & Osgood, D. W. (2014). Delinquency and peer acceptance in adolescence: A within-person test of Moffitt's hypotheses. *Developmental Psychology*, 50(11), 2437–2448.

الملحق الاستبيان

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان "دور جهاز الشرطة في الحد من جنوح الأحداث من وجهة نظر منتسبي الجهاز في محافظة نابلس"، والتي تهدف إلى التعرف على دور جهاز الشرطة في الحد من جنوح الأحداث والمعيقات التي تواجه هذا الدور.

لذلك، نرجو من حضرتكم التكرم بدراسة فقرات الاستبانة والإجابة عن كل فقرة حسب ما ترون مناسبًا، مع التأكيد على أن المعلومات الواردة في الاستبانة ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستظل سرية تماماً.

شكراً لكم على حسن تعاونكم.

الباحث القسم الأول: المعلومات الشخصية:

الجنس:

ذكر () أنثى ()

سنوات الخدمة:

أقل من 5 سنوات () ما بين (5-10) سنوات () أكثر من 10 سنوات ()

المؤهل العلمي

توجيهي فأعلى () بكالوريوس ()

الرتبة العسكرية

ضابط صف () ملازم- نقيب () ارئد فأعلى ()

القسم الثاني:

يرجى الإجابة على أسئلة هذا القسم بوضع إشارة ✕ في المكان المخصص الذي تاره مناسباً

الرقم	الفقرة	بشدة	أوافق	محيد	عارض	بشدة
المجال الأول: دور جهاز الشرطة في الحد من جنوح الأحداث						
1	تقديم الشرطة ورش عمل لإرشاد الأهل في كيفية الاهتمام بأبنائهم					
2	تقديم الشرطة بتهديد الأسر التي ترتكب عنفاً اتجاه الأحداث					
3	تقديم الشرطة نصائح إرشادية للأطفال في قسم الأحداث.					
4	تساهم الشرطة بشكل واضح وملموس في تعديل سلوكيات الطفل الذي انحرف					
5	تقديم الشرطة بالتعامل مع الحدث الجانح من ناحية نفسية					
6	تهتم الشرطة بمتابعة السلوكيات غير الأخلاقية التي يمارسها الأحداث					
7	تقديم الشرطة بمتابعة الحدث عند ارتكابه مخالفة قانونية					
8	تقديم الشرطة بتقديم نصائح إرشادية حول طبيعة الأحداث الجانحين للمدارس.					
9	تقديم الشرطة بالاتفاق مع مرجعياتي السلوك حول حماية الأحداث الجانحين.					
10	تتابع الشرطة المدارس لمعرفة تصرفات الأحداث.					
11	تؤمن الشرطة تحويل الحدث الجانح لمؤسسات إيوائية.					
12	تقديم الشرطة بتقديم المساعدة فوراً للحدث الجانح فوراً.					

					ترتبط الشرطة باتفاقيات مع المؤسسات الاجتماعية لحماية الأحداث من الجنوح.	13
المجال الثاني: المعوقات التي تواجه الشرطة في الحد من جنوح الأحداث						
					عدم تعاون الأهل مع الشرطة فيما يخص أبنائهم الجانحين	14
					قلة الخبرة لدى القائمين على التعامل مع الأحداث	15
					قلة الدعم المادي المقدم للدائرة المسئولة عن جنوح الأحداث في الشرطة الفلسطينية	16
					عدم تأهيل أفراد الشرطة في التعامل مع الحدث الجانح	17
					عدم تبليغ أهل الحدث الجانح جهاز الشرطة حول وضع ابنهم	18
					ضعف القوانين التي توضح طريقة التعامل مع الجانحين من الأحداث	19
					الأوضاع السياسية والأمنية نتيجة وجود الاحتلال تعتبر عائقاً أمام عمل الشرطة في التعامل مع جنوح الأحداث	20
					تعدد أدوار أفراد الشرطة في المركز	21